



تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

سورية تطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن بالتعامل بجدية مع الدور الفرنسي الخطير الداعم للإرهاب والمشجع عليه والحائل دون وقفه

دمشق

سانا

الصفحة الأولى

الأربعاء 2012-10-24

طلبت وزارة الخارجية والمغتربين المجتمع الدولي وخاصة مجلس الامن بالتعامل بجدية تامة مع الدور الفرنسي الذي يحول دون وقف العنف والارهاب في سورية

ويشجع الارهابيين على الاستمرار في مجازرهم ضد المدنيين الابرياء فيها بما في ذلك الهجمات الارهابية التي كان اخرها يوم الاحد الماضي في باب توما بدمشق وذهب ضحيتها 13 مواطنا سوريا اكثرهم من النساء والاطفال.

وأكدت الوزارة في بيان لها أمس ان استمرار هذه السياسة الفرنسية يهدد السلم والامن في سورية والمنطقة والعالم في وقت تسعى فيه الامم المتحدة جاهدة من خلال مبعوثها الخاص لايجاد حل سلمي لازمة في سورية من خلال السعي لوقف العنف والارهاب.

وقالت الوزارة ان الدور الفرنسي الداعم للعنف والارهاب في سورية هو متابعة لارث بعض الحكومات الفرنسية الاستعماري الذي عملنا لسنوات طويلة منذ استقلال سورية على تجاوزه وان الحكومتين الفرنسيتين السابقتين والحالية تابعتا تحديهما الصارخ للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة والتزامات فرنسا كعضو دائم في مجلس الامن من خلال الدعم الذي تم تقديمه للعصابات الارهابية المسلحة في سورية والذي تمثل بأشكال عديدة منها المالي والمادي.

واضافت الوزارة في بيانها لقد اتضح ذلك من خلال استضافة فرنسا للكثير من الاجتماعات للمسلحين السوريين ومن يدعمهم على الارض الفرنسية بما في ذلك استضافة اجتماع ما يسمى المجالس المدنية الثورية والذي لا يهدف الا إلى تكريس تجزئة سورية والنيل من سيادتها ووحدة اراضيها وقتل ابنائها.

واشارت الوزارة إلى ان حكومة الجمهورية العربية السورية حاولت ان تمارس الهدوء في التصدي لهذا التدخل الفرنسي في شؤونها الداخلية والذي تمثل ببيانات تتكرر يوميا عدة مرات على لسان الرئاسة الفرنسية والخارجية الفرنسية ولا تحمل في مضمونها سوى الحقد والكذب والتزوير ازاء الاحداث التي تشهدها الساحة السورية عدا محاولات اجهزة الامن الفرنسية لعقد صفقات مع الارهابيين وبعض الدول المجاورة لتأجيج الاوضاع في سورية واستهداف الدولة السورية ومكوناتها الاساسية.

وأكدت الوزارة ان الشعب السوري لن يغفر لفرنسا والدول الأخرى التي تقوم بتشجيع العنف والارهاب في سورية وتشدد الحصار الاقتصادي على شعبها وان هذه الجرائم التي تقع في اطار الجرائم ضد الانسانية يحاسب عليها القانون الدولي اضافة إلى كونها انتهاكا صارخا للسيادة السورية التي ناضل شعبنا من اجل صونها.

